

تحديد النموذج الماكرو- إقتصادي الأكثر
مطابقة للسياسات الإقتصادية الدورية القائدة
بالجزائر- دراسة الفعالية عن طريق التقييس
الإقتصادي للفترة: 1980-2009

أ.د. مكيد علي: أستاذ التعليم
العالي بجامعة يحيى فارس -
المدية

بن عابد مختار: أستاذ بجامعة
أبو بكر بلقايد - تلمسان

Résumé

Nous essayons, a travers cet article que nous proposons, d'analyser d'abord le cadre général et les fondements des politiques monétaire et financière entreprises en Algérie durant la période 1980-2009, et de donner une évaluation générale du degré de son conformité avec les exigences théoriques de la pensée économique (monétaire et financière).

Nous essayons ensuite d'évaluer le niveau de la performance de l'économie Algérienne , en examinant l'effet de causalité, a cours et moyen terme, entre les instruments monétaires et financières utilisés et les indicateurs macroéconomiques de l'Algérie.

Cette étude permettra enfin d'évaluer l'impact des politiques économiques entreprises en Algérie durant la période citée sur la situation macroéconomique de ce pays.

تمهيد: ظهر عقب الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 مفهوم اقتصاد الطلب على يد الاقتصادي الإنجليزي "J.M. Keynes"، بحيث دحض الفرض القائل بحيادية النقود في النشاط الاقتصادي، وأنشأ ميكانيزما بشأن ذلك وأوضح آلية تعثره، وقدم ميكانيزم ميزاني عمومي قوامه الاستثمارات العمومية التي تشكل العنصر الأساسي للطلب الفعال، الذي يعتبر الأداة الأساسية لتحفيز وتحريك النشاط الاقتصادي حسب وجهة نظره. تزامنت بعد طرحه نظريات أخرى كينزية وغيرها، نجد أهمها: "IS-LM"، "DG-OG"، "N.E.C"، "Monétarisme"، إذ تتباين مقدرة السلطات العمومية في التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي فيما بينها، ويرجع ذلك للفهم المتعدد لأقطابها للظواهر الاقتصادية الكلية وآلية تزامنها مع المستجدات الاقتصادية المتسارعة... من هنا سنعمل ببادئ ذي بدئ على تقديم حوصلة عامة لآراء هذه النظريات الاقتصادية وتوضيح مدى إمكانية تأثير السياسات الاقتصادية القائدة على مخرجات النشاط الاقتصادي.. باعتبار الأخيرة هي صورة عاكسة لمستوى تنافسية اقتصاد البلد.

بهدف مقارنة طريقة أداء الاقتصاد الجزائري مع المتطلبات النظرية للفكر النقدي والمالي، حاولنا إجراء دراسة قياسية الهدف منها قياس مدى فعالية السياسات الاقتصادية الدورية القائدة للبلد خلال الفترة: 2009-1980، وذلك بإجراء اختبار السببية لـ "Granger" قصير المدى، واختبار "Johansen" للمدى الطويل باستعمال برنامج (E-Views) لحالة الجزائر، لنحدد من خلاله سببية تأثير السلطتين النقدية (السياسة النقدية) والمالية العمومية (ميزانية الدولة) على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني (معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، والتضخم). سوف نتيح لنا

هذه الدراسة إمكانية الحكم على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحديد ماهية النموذج الاقتصادي النظري الأكثر تطابقا معه. من هذا المنطلق نطرح الإشكال الموالي:

ما هو النموذج النظري الأكثر توافقا لقياس فعالية تأثير السياسات الإقتصادية القيادية على مخرجات الإقتصاد الجزائري ؟

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية- النقدية والميزانية، التضخم، النمو، الركود، التشغيل، البطالة.

I- نموذج "J. M. Keynes": كان انشغال "كينز" الأساسي يتمثل في

الرغبة الفائقة في التخلص من العطالة والركود السائد بُعيد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام "1929م". فمن ناحية السياسة النقدية، وبافتراض أن المستوى العام للأسعار حسب "كينز" يميل إلى الثبات، اعتبر أن انتهاج سياسة التوسع ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة، مما سيشجع قطاع الأعمال على الاقتراض كفرصة لزيادة مستثمراتهم، وباعتبار الإستثمار ينتمي بالإضافة إلى الإستهلاك إلى جانب "الطلب الفعال" فإن حيز هذا الأخير سيزيد لزيادة الإستثمار، وهو ما يجعل الدخل الوطني (وكذا التشغيل) في تزايد وبالشكل "المضاعف"، أو بنسبة تفوق زيادة الإستثمارات المنتمية إلى الطلب الفعال. ومن هنا نجد يعول كثيرا على "الطلب الفعال"، ويؤمن بأن النقود ليست حيادية كما يعتقد التقليديون، بل هي قادرة على التأثير في الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي، وأعزى سبب عدم فعالية السياسة النقدية خلال أزمة الكساد العظيم إلى تعثر الميكانيزم النقدي في بدايته، فدرس تأثير ديناميكية مركبات السوق النقدي على توازناته في أوضاع مختلفة، إذ يكاد انخفاض معدلات الفائدة ينعدم

لما تصبح مرونة تفضيل السيولة عند أشد مستوياتها ارتفاعاً، فيكون معظم المتعاملين في النشاط الاقتصادي يتمتعون بدرجة كافية من السيولة، تغنيهم من الاتجاه نحو المنظومة المصرفية للاقتراض... وعند ذلك الحد نجد أن أثر السياسات النقدية التوسعية التي تبديها السلطات النقدية قصد خفض معدلات الفائدة في النشاط الاقتصادي تكاد تنعدم (مصيدة السيولة - Trappe de Liquidité -)، أي الحالة التي لا تستطيع فيها السياسة النقدية حتى أن تطلق ديناميكية التفاعل وهو الأمر الذي من شأنه توفير شروط ظهور أزمات اقتصادية وإمكانية تحويلها على الصعيد العالمي في وقتنا المعاصر حسب "كينز".

بالنسبة للسياسة المالية أقر "كينز" أنه في فترة الكساد العظيم أصبح من غير الممكن الإعتماد فقط على السياسة النقدية وأدواتها لتجاوزها، واقترح تدخل السلطات العامة للدولة من خلال سياسة ميزانية توسعية تعمل من خلال مركباتها (إنفاق عام "G" وتحويلات اجتماعية "R") على تقوية بنية الطلب الفعال الذي يعتقد بأنه الأداة الأكثر فعالية في مثل هذه الظروف من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وفق مبدأ المضاعف، سيما وأن التدخل العمومي في النشاط الاقتصادي سيدعم الطلب الفعال مباشرة، دون الحاجة إلى قنوات عبور قد تتعرض للعرقلة، ومن شأن هذا حسب "كينز" أن يجعل النشاط الاقتصادي أقرب ما يكون إلى الأوضاع القريبة من التشغيل الكامل، سواء على المدى القصير أو الطويل، على اعتبار أن الميكانيزم المالي العمومي سيكمل بأكفاً ما يكون باقي تفاعلاته.

وفي حكمنا على "السياسة النقدية" في تحليل "كينز" نقول أن فعاليتها كبيرة في معالجة كثير من الظواهر الاقتصادية، لكن هذه الفعالية تصبح محدودة في حالة الوضعيات الحرجة مثل مصيدة السيولة حيث يجب اللجوء إلى

أدوات "السياسة المالية" التي تصبح أكثر كفاءة وفاعلية في تنشيط الطلب وبالتالي الاستثمار، ويرجع السبب في ذلك وفق التحليل الاقتصادي الكلي الحديث إلى تباين تأثير "معدل الفائدة" بتباين الوضعيات والظروف الاقتصادية السائدة، لذلك فإن هذا الأخير من شأنه خلق آثار مالية قد تؤدي إلى أزمات مالية إن قسنا هذا التحليل بوقتنا الحالي⁽¹⁾

II - نموذج "H-H" / "IS-LM": تبعا لهذا النموذج تهدف السياستين النقدية والمالية إلى جعل الطلب الكلي لسوقي السلع والخدمات وكذا النقود مساو للعرض الكلي عليهما داخل الاقتصاد الوطني، ومن ثم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وإذا ما وجد فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة "تضخم"، والعكس يؤدي إلى "الركود"، وفي هذا الصدد يقر "هيكس وهانسن" بأنه في حالة التضخم يكون من المستحسن لمحاربتة الاعتماد على مزيج من السياستين النقدية والمالية بحيث تكون فيه الأفضلية لأدوات السياسة النقدية، وفي حالة الركود الاقتصادي تعود الفعالية للسياسة المالية بمساعدة من بعض أدوات

(1) تجدر الإشارة إلى أن نموذج "كينز" لفعالية السياسة النقدية -افتراضاً- أمر يتماشى مع مقتضيات الدول الرأسمالية التي تمتلك أسواقا مفتوحة بالقوة والتطور المطلوبين (كإنجلترا والو، م، أ... الخ)، وأنظر في هذا الصدد إلى:

- John Maynard Keynes... traduit par : Jean- de Largentaye... "Théorie Générale de l'Emploi, de l'intérêt et de la Monnaie- Notes finales sur la philosophie sociale a laquelle la théorie générale peut conduire" ..Version Numérique à Université de Québec-France-1942.

- جون ماينارد كينز... ترجمة نهاد رضا... النظرية العامة في الاقتصاد... منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت - لبنان/ 1962...ص:411.

- د، أسامة بشير الدباغ... البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية... الأهلية- عمان - 2007..ص: 123..99.

السياسة النقدية قصد إنعاش النشاط الإقتصادي، وفي الأحوال العادية للنشاط الإقتصادي (لا تضخم ولا ركود)، أمر يجعل من الواجب على السياستين النقدية والمالية (منحنيي "IS-LM") التناغم معا قصد ضمان استقرار هذا النشاط⁽²⁾. إذن، يمكن تبعا لنموذج هيكس وهانسن للسياستين النقدية والمالية بفعاليتهما المهمة التأثير كما ينبغي في الإقتصاد.

III- نموذج "DG-OG": نسجل هنا تأثير فعالية السياستين النقدية والميزانية العامة بالنسبة لنموذج "DG-OG" مقارنة بنموذج "IS-LM"، فإن كانت حساسية معدلات الفائدة تجاه التفضيل النقدي والإستثمار تمثل عبئا بليغا على نموذج "IS-LM" في تحليل "Keynes"، فإن أثر الاستطراد "Effet d'Eviction" يزداد إلى قائمة الشروط للتأكيد على أن الفعالية المقصودة للسياستين، تتعقبا محبطات أكثر فأكثر، لا سيما بالنسبة

(2) أنظر في هذا الصدد إلى:

- د، شريف محمد إلمان... "محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية"... منشورات بيري- الجزائر - 1994... ص: 213..299.

- د، ملاك وسام... "النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية"... دار المنهل اللبناني - الطبعة الأولى - 2000... ص: 375..419.

- د، بلعزوز بن علي... "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"... ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر / 2004... ص: 83..109.

- د، أسامة بشير الدباغ... "البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"... مرجع سبق ذكره... ص: 125..140.

- Pr. Olivier Blanchard/Pr. Daniel Cohen... "Macroéconomie"... Pearson Educatin-Paris-France... 2001... p: 125..149.

(4) أنظر:

- Jean-José Quilès, C Lavalie, Marc Montoussé, J-L Bailly, G Caire... "Macroéconomie: Cours, Méthodes, Exercices corrigés"... collection GRAND AMPHI - 2eme édition- BREAL 2006... pages divers.

للسياسة النقدية المعتمدة على "معدل الفائدة" باعتباره أهم قنوات النقل لدى الميكانيزمات الاقتصادية الكلية⁽³⁾.

IV- طرح المدرسة النقدية "le Monétarisme": لنتفق مبدئيا على أن الطرح النقدي لا يرى أي اعتبار أو حاجة لتدخل سياسة الميزانية العامة في النشاط الاقتصادي الحقيقي، كون ذلك سيثبط من فعالية السياسة النقدية السلسلة. فيرى "فريدمان" أن:⁽⁴⁾

• أي محاولة من طرف السلطة النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي، سوف تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وعودة البطالة مرة أخرى إلى معدلها الطبيعي. ويرى أيضا أن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه من حللوا العلاقة الترابطية لمنحنى "Phillips" بين البطالة والتضخم، هو أنهم لم يميزوا بين الأجور الحقيقية والأجور الإسمية (النقدية)، إذ في الواقع يقر "فريدمان" أن العمل دالة للأجر الحقيقي وليس النقدي.

• محاولة السلطة النقدية الحفاظ على مستوى بطالة منخفض عن المعدل الطبيعي أو معدل فائدة مماثل بصورة دائمة سيدفع باتجاه معدل متسارع في التضخم، إذ أن هذا التسارع في التضخم سيؤدي لا محالة على المدى البعيد إلى البطالة، ذلك أنه لما يصل التضخم إلى مستويات غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا، سيتم إتباع سياسة انكماشية، وتبعاً لما يمكن أن يترتب على هذه السياسة من تصاعد في معدل البطالة.. فلو اتبعت هذه السياسة مبدأ التدرج في التخفيض للنقد المتداول، وتم انخفاض معدل التضخم

⁽³⁾ Jean-José Quilès, C Laviolle, Marc Montoussé, J-L Bailly, G Caire... "Macroéconomie: Cours, Méthodes, Exercices corrigés"... collection GRAND AMPHI – 2eme édition- BREAL 2006... pages divers.

⁽⁴⁾ المعدل الطبيعي لمعدل الفائدة (The Natural Rate of Unemployment) إستنادا إلى "فريدمان" هو سعر الفائدة المبدئي الذي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ودون أي تدخل للسلطة النقدية.

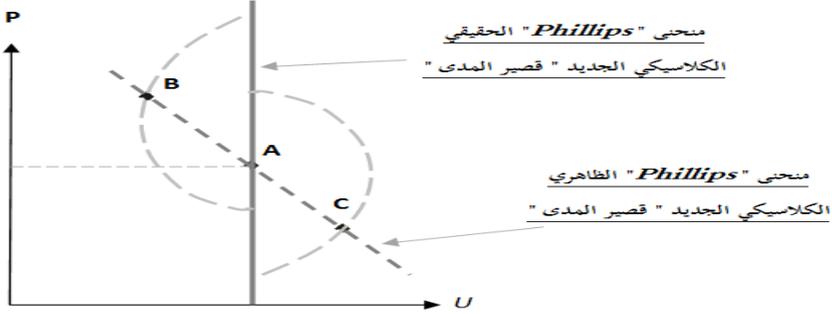
بيطء، فإنه ثمة هامش أو فجوة صغيرة بين المعدلات الفعلية والمتوقعة للتضخم يصعب إدراكها على الأعوان الاقتصاديين، بما يجعل معدل البطالة الفعلي ينخفض قليلا عن معدلها الطبيعي ولكن لأمد طويل نسبيا. أما إذا كانت نتيجة سياسة نقدية متبعة ما.. فجوة واسعة بين معدل التضخم الفعلي والمتوقع (كسياسة تقديرية عنيفة)، فإن فارق البطالة الفعلي عن الطبيعي سيكون شاسع، ولكن لمدة قصيرة ريثما تصوب التوقعات (التكيفية) الواضحة من طرف الأعوان الاقتصاديين، وعلى ضوء هذا التحليل يفضل النقديون إتباع سياسة نقدية متوائمة ومتدرجة في تغيير المسار.

V- نموذج المدرسة الكلاسيكية الجديدة "NEC": الفرضية الرئيسية الجديدة هي أنه بسبب التوقعات العقلانية (الرشيدة)، لا يمكن للسلطات العامة أن تخدع الأعوان الاقتصاديين بإتباعها سياسات اقتصادية دورية (ظرفية)، ونلمس هنا عدم فعالية السياستين النقدية والمالية قيد الدراسة في تحقيق آثار إيجابية على التوازنات الاقتصادية.

غالبا ما يُستند في التحليلات الحديثة على منحى "فيليبس" لتفسير ذلك، إذ يشير أنصار هذا الطرح أيضا إلى وجهة خاصة بهم يرونها على هذا المنحنى، ذلك أنهم يرون أن التفسير والمفتاح الصالح لحل عقدة الدورات الاقتصادية المتقلبة والمتعاقبة يكمن في "المفاهيم الخاطئة"، فهم يرون أن منحى "Phillips" يأخذ الشكل العمودي حتى على المدى القصير عند نقطة التوازن أو عند معدل البطالة الطبيعي، ولكن من أين تأتي إذن منحنيات "Phillips" المائلة إلى الأسفل (المتناقصة) لدى التحليل الكلاسيكي الجديد؟

الشكل رقم 06 : منحنى "Phillips" قصير المدى الخاص بالطرح

الكلاسيكي الجديد.



المصدر: بتصرف عن: بول. أ. سامويلسون/ وليام. د. نوردهاوس- ترجمة: هشام عبد الله/
مراجعة: د. أسامة الدباغ... "الإقتصاد"... ترجمة الطبعة الخامسة عشر- 2001 (الطبعة الأصلية:
1995)... دار الأهلية..ص:643

إنها تأتي تبعا لعملية ديناميكية يكون خلالها الأعوان مشوشين مؤقتا بالنسبة للأجور الحقيقية، فبافتراض أن الأسعار ترتفع بنفس نسق ارتفاع الأجور النقدية التي يعنى بها كل من منحنى "Phillips" الأصلي والمطور في صيغة "Samuelson-Solow"، وإذا كان المعدل الحقيقي للزيادة في الأجر الحقيقي مساويا إلى المعدل المتوقع للزيادة فيه لدى الأعوان (بحكم رشادة الأعوان)، فعند ذلك لن يفاجئ أو يخدع أحد، وستكون النقطة "A" تمثل وضع الإقتصاد المتوقع (غير المفاجئ) عند مستوى البطالة الطبيعي. التحدي هو تحديد النقطتين "B" و "C"، وهنا تكمن الثغرة الزمنية البسيطة والقصيرة جدا أين تثار صدمة اقتصادية خاطفة، لا يمكنها المكوث لأكثر من فترة معينة ريثما يتحدد الفهم الراشد للأعوان. فإيجاد النقطة "B"، سنفرض أن السلطة النقدية قررت بشكل مفاجئ لفترة معينة رفع حجم المعروض النقدي كسياسة نقدية توسعية، وسيؤدي هذا إلى رفع الأجور والأسعار.. المتعاملون الإقتصاديون أساؤوا

فهم الوقع أو الحدث الاقتصادي، ولم يعرفوا بعد أن الأسعار ترتفع بالسرعة ذاتها التي ترتفع بها الأجور، فعرضوا المزيد من القوى العاملة لتتخفص نسبة البطالة وانتقل النشاط الاقتصادي إلى النقطة "B"، وبالصورة المعاكسة سيسعنا تحديد حركية الإقتصاد إلى النقطة "C" عن طريق خفص مفاجئ في الأجور والأسعار.. والغريب هنا هو أنه إذا ربطنا بين النقطتين "B" و" C" - مروراً بالنقطة "A" طبعاً-، فسنحصل على خط مائل مماثل لمنحنى "Phillips" الأصلي. الغرابة والمفاجأة في ذلك هو أن الطرح الكلاسيكي الجديد الذي يشرح أن يتم هذا على المدى القصير، يرى أن رشادة الأعوان الاقتصاديين ستجعل تلك الصدمات الخاطفة تسري لوقت ضئيل جداً، إذ سيتدارك الجميع الموقف بحلول الفترة الموالية، ومنه فإن منحنى "Phillips" هذا يأخذ الشكل المائل والمتناقص على المدى القصير فقط بشكل ظاهري، أما الشكل الواقعي والحقيقي لهذا المنحنى على المدى القصير دوماً يأخذ الشكل العمودي كما هو واضح بالشكل السابق، وماعدا ذلك فينشأ (بالنسبة للمنحنى الظاهري) بسبب "المفاهيم الخاطئة" للأجور الحقيقية أو الأسعار النسبية. فإذا كان الأمر يسري بهذه الصيغة لدى الطرح الـ "NEC"، فمعنى هذا أن الطرح الكلاسيكي الجديد قد حكم بلا فعالية أي سياسة اقتصادية دورية تبديها السلطات العمومية، إذن، السياستين النقدية والمالية غير فعالة لدى هذا الطرح.

VI - التقييس الإقتصادي لحالة الجزائر (1980 - 2009): دعنا في هذا

الصدد نشير إلى خطوة محددة تعد مهمة جداً في إطار هذه الدراسة، وهي تلك المرتبطة بالعلاقة التي تخص السياستين النقدية والميزانية في الجزائر

والتوازنات الكبرى لاقتصاد هذا البلد، إذ تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مقدار أو درجة تأثير السياسة النقدية والميزانية في الجزائر على وضعية أو توازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلي، أي نسبة تأثير السياستين النقدية والميزانية على المعدلات المتعلقة بكل من التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي المسجلة طيلة الفترة محل الدراسة، على أن الأهمية في هذه الإشارة تكمن في مدى تكامل السياستين النقدية والميزانية، ففي هذا الصدد نلاحظ نمط تغذية ذاتية بين السياستين يجب التخلص منه، وهو ما عمدنا إليه بإرجاء صافي القروض الموجهة من البنك المركزي إلى الدولة (الميزانية) و/ أو المتاحات من الحساب المفتوح للحكومة لدى البنك المركزي، تحتسب - بالإيجاب أو بالسلب- إلى جانب النفقات العمومية لميزانية البلد. كما تتم الإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي المأخوذ به هو الحقيقي، أي مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات مستويات الأسعار العامة (التضخم) بالنسبة للنمو الاقتصادي وليد تطورات مستوى الناتج الداخلي الخام (PIB)، لكي نتجنب التأثيرات الإسمية التي لا تعكس الصورة الاقتصادية في واقعها الفعلي. فبالنسبة للمتغيرات التفسيرية أو السببية نجدها تتمثل في "الحجم النقدي"، ونرمز له بـ "VolMon"، " إيرادات الميزانية " ونرمز لها بـ " RecBud"، وكذا " نفقات الميزانية " ونرمز لها بـ "DepBud"، أما المتغيرات الهدفية فلدينا "معدل التضخم" ونرمز له بـ "Inflation" و"معدل النمو الاقتصادي الحقيقي" ونرمز له بـ "Croissance" وكذا "معدل البطالة" الذي نرمز له بـ "Chômage". كما يجب على جميع السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات أن تساوي عدد ثلاثين مشاهدة على الأقل وهو ما تم توفيره من المعطيات والأرقام

الإحصائية الرسمية في الملحق 01 التي تمتد من عام 1980م إلى غاية 2009م.

I-VI - تقديم النموذج: إن هذا النوع من النماذج يعد من أهم الأدوات التي تستخدم في اختبار الفروض والتنبؤ، فلقد جرى العرف القياسي على استخدام نماذج الانحدار من أجل التقديرات أو التنبؤات وتقييس التأثيرات في اتجاهات المتغيرات الاقتصادية على المدى القصير أو الطويل. من متطلبات التحليل الاقتصادي القياسي نشير إلى أنه حينما نود تحديد تأثير متغيرات سببية على أخرى هدفية على المدينين القصير والطويل، أن تتم دراسات اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج قيد الدراسة، وهذا قصد معرفة إمكانية إجراء دراسة النموذج خطيًا من عدمها، وكذلك الاختبارات الإحصائية للتأكد من مصداقية النموذج المقدر، من أهمها وما يهمنا في هذه الورقة البحثية: معامل التحديد (R^2)، إختبار فيشر "F"، اختبار واختبار الارتباط الخطي للأخطاء ل (D-W)، وهي التي تم استخدامها خاصة في هذه الدراسة القياسية⁽⁵⁾.

II-VI - اختبار اتجاه العلاقات السببية لـ "Granger" واختبار التكامل المشترك لـ "Johansen": ما يجدر بنا الإشارة إليه هنا نقطتين: تذهب الأولى إلى أنه ثمة عدة اختبارات من هذا النوع يمكن الاستناد إليها لتحقيق نفس الغاية، ولكننا فضلنا اختباري كل من "Granger" و

(5) لمزيد من التفصيل، أنظر إلى:

A- Régis bourbonnais... "Économétrie: manuel et exercices corrigés"... 5éme édition- Dunod- Paris- 2004... pages: 49.. 98.

B- Eric DOR... "Économétrie: synthèse de cours & Exercices corrigés"... Pearson Education France- 2009... pages: 201.. 255.

ج- أ، د، عبد القادر محمد عبد القادر عطية... "الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"... الإسكندرية/ مصر 2004... ص: 254..271.

Johansen" باعتبارهما الأكثر ثقة من غيرهما في مجال التقييس الاقتصادي، وتذهب الثانية إلى ضرورة المعرفة المسبقة لدرجة استقرار أو ثبات السلاسل الزمنية المستعملة، إذ نستند عند اختبار استقرارها إلى طريقة "Augmented Dickey-Fuller Test" (اختبار "ديكي- فولر" المتقدم)، وتشتهر هذه الطريقة بتسمية "ADF" وتعنى باختبار الجذور الوحوية (Units Roots) لبيانات السلاسل الزمنية المعتمدة.

1- اختبار اتجاه السببية لـ "Granger": يستخدم اختبار اتجاه السببية في العلاقات الاقتصادية قصيرة المدى (Granger Causality)، وهذا الاختبار مهم إذا عرفنا أنه ثمة كثير من المتغيرات الاقتصادية ترتبط بعلاقة ولكن لا نعرف أي منهم يسبب الآخر. تعتمد سببية "Granger" على مبدأ التغير المتنبأ لمؤشر معين إذا ما حدث قبل متغير آخر، فإذا تقدم متغير أول في أحداثه المتكررة عن المتغير الثاني، لا نكون متأكدين بأن الأول يسبب الثاني، ولكن نستطيع أن نقول أن مناسبات حدوث المتغير الثاني تبعا لسلسلته الزمنية، تأتي بعد حدوث مناسبات وقوع أحداث المتغير الأول لسلسلته هو الآخر، وينبغي في هذا الصدد التأكد أولاً من علاقة التأثير البديهية للعلاقة بين المتغيرين من ناحية المعنى الاقتصادي قبل اللجوء إلى إجراء اختبار السببية لـ "Granger"، فمن غير المعقول الجزم بأن حمل المظلات يؤدي إلى هطول المطر مثلاً.

يجرى هذا الاختبار بواسطة البرمجيات الإحصائية، ومنها "EViews" الذي اعتمدها في هذه الدراسة، وذلك بواسطة مقارنة القيمة الحرجة لـ "فيشر" لهذا الاختبار مع القيمة المحسوبة له (F_c / F_t) .

2- اختبار التكامل المشترك لـ "Johansen": قد يتم تقدير الانحدار باستخدام السلاسل المتكاملة من رتبة أعلى من الصفر (غير الساكنة)

ولكن بشرط أن تكون جميع السلاسل المستخدمة في التقدير من نفس رتبة التكامل أو بمعنى آخر أن تكون السلاسل الزمنية الأصلية المستخدمة في التقدير متساوية التكامل (Co-intégration).

مقتضى اختبار "جوهانسن" يتم في إطار نموذج "VAR"، فلو كان لدينا عدد "N" من المتغيرات الداخلية غير الساكنة ولكنها متساوية التكامل ومن الرتبة الأولى، فسوف يكون لدينا عدد من متجهات التكامل الخطية المستقلة يتراوح بين صفر إلى "N-1" من المتجهات "Driving".

III-VI - التحليل القياسي للدراسة: مع $(1,49 \leq D.W \leq 2,51)$ ، نلخص

استقرار السلاسل الزمنية الواردة كما يلي:

جدول 1: نتائج اختبار "ADF" للجذور الوحودية للسلاسل.

السلسلة	ADF/tau	C.V "1%"	C.V "5%"	C.V "10%"	نوع السلسلة	درجة الاستقرار	بصنية D.W
Chômage	-3,586755	-2,653401	-1,953858	-1,609571	DSP	$I_1 \geq$	1,908299
Inflation	-3,839212	-2,653401	-1,953858	-1,609571	DSP	$I_1 \geq$	1,932309
Croissance	-3,453032	-2,650145	-1,953381	-1,609798	TSP	$I_0 \geq$	1,970209
VolMon	-2,76247	-2,650145	-1,953381	-1,609798	TSP	$I_0 \geq$	2,088492
RecBud	-4,714022	-2,653401	-1,953858	-1,609571	DSP	$I_1 \geq$	2,038444
DepBud	-4,765230	-2,653401	-1,953858	-1,609571	DSP	$I_1 \geq$	2,042353

المصدر: أعد استنادا لمعطيات الملحق 01 ولبرمجية "E-Views 5.0".

بصورة أشمل، نخلص إلى معاملات التحديد المولية بمستوى

معنوية (05%) :

R-Squared (R2)				
الحجم النقدي، الإبرادات	الإبرادات والنقعات الميزانية (RecBud)	النقعات الميزانية (DepBud)	الحجم النقدي (VolMon)	
29,12%	30,35%	22,71%	13,54%	معدل التضخم (Inflation)
5,54%	1,36%	0,12%	5,35%	معدل البطالة (Chômage)
12,99%	12,45%	0,29%	0,98%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (Croissance)

المصدر: أعد استنادا لمعطيات الملحق 01 ولبرمجية "E-Views 5.0".

.5.0

مع "F_C=4,20"، وفي إطار دراسة قياسية لانحدار خطي متعدد، نحدد نتائج إختبارات السببية لـ "Granger" تبعا لبرنامج "E-Views 5.0" كما يلي:

1. السببية بين الحجم النقدي والتضخم: في حالة ما إذا كانت عدد التأخيرات مساوية لاثنتان، فإننا نقبل فرض العدم والفرض البديل في العلاقة بين التضخم والحجم النقدي تبعا لاختبار السببية لـ "Granger"، ولكن إذا ما كانت عدد التأخيرات ثلاث، فإننا نقبل الفرض البديل، في حين نرفض الفرض العدمي، ويعني هذا أنه تبعا لـ "Granger" ثمة علاقة بين الحجم النقدي والتضخم من الأول إلى الثاني وليس العكس (نذكر أن: "R²=13,54%").

2. السببية بين الحجم النقدي والبطالة: توضح سببية "Granger" قبول الفرض العدمي في الحالتين بالنسبة للعلاقة بين الحجم النقدي والبطالة، أي أن كلاهما لا يؤثر على الآخر، وحتى وإن بلغ عدد التأخيرات أعلى مستوياته، أو حتى وإن بالغنا في علاقة السببية هذه مستوى المدى القصير - في هذه الحالة "Lags^{MAX}=9" - (نذكر أن "R²=5,35%").

3. السببية بين الحجم النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي: تتشابه هذه الحالة مع الحالة السابقة، إذ نقبل الفرضين العدميين في العلاقة بين الحجم النقدي والنمو الاقتصادي الحقيقي تبعا لاختبار السببية لـ "Granger"، وعليه في المدى القصير (وإن وصلت التأخيرات لأقصاها) في هذه الحالة "9" لا الحجم النقدي يؤدي إلى النمو الحقيقي في النشاط الاقتصادي ولا هذا الأخير يستدعي رفع الحجم النقدي (نذكر أن "R²=0,98%").

4. السببية بين الإنفاق العام والتضخم: تبعا لاختبار السببية لـ "Granger"، ولدى مستوى تأخيرين اثنين ($Lags=2$)، نقبل الفرضين العدميين، القائلين بأن الإنفاق العام لا يسبب التضخم طيلة فترة الدراسة "1980-2009"، ثم أن التضخم أيضا لا يسبب الإنفاق العام، ولكننا وجدنا أن الإنفاق العام يسبب التضخم في أقصى عدد من التأخيرات - في هذه الحالة- يساوي "8" و"9" على التوالي. ولكن مع هذا، وتبعا لأبجديات التحليل القياسي، فإنه يمكن لمتغير محدد أن يؤثر على الآخر لفترة أو لفترة الموائية لها، ويكون هذا شاذا عن عدد التأثيرات العام بين المتغيرين، ثم إن المستوى الثامن والتاسع يعد مدى متوسط على الأرجح وليس قصير، وعليه سنعتبر أن الإنفاق العام لا يسبب التضخم تبعا لاتجاه السببية لاختبار "Granger" على المدى القصير، بل قد يفعل ذلك على المدى المتوسط.

5. السببية بين الإنفاق العام والبطالة: يشير إختبار السببية هذا بين الإنفاق العام والبطالة إلى رفض الفرضين العدميين، فلا مستويات الإنفاق العام تستيق معدلات البطالة الحاصلة، ولا العكس يعد صحيح.

6. السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الحقيقي: في الحالة الأولى نرفض الفرض العدمي القائل بأن النمو الاقتصادي الحقيقي لا يسبب الإنفاق العام، بل إنه يسببه استنادا لاختبار السببية قصير المدى لـ "Granger"، وفي الحالة المعاكسة نجد أن الإنفاق العام لا يسبب النمو الاقتصادي، هذا ما تشير إليه معالم الاستباق التأثيرية بين المتغيرين لدى التحليل القياسي.

7. السببية بين الإيراد العام والتضخم: يوضح هذا أيضا بأن اتجاه السببية غير متواجدة بين الإيراد العام والتضخم وفقا لاختبار "Granger" للسببية.

8. السببية بين الإيراد العام والبطالة: إتجاه السببية غير متواجد هنا أيضا بين الإيراد العام والبطالة وفقا لاختبار السببية لـ "Granger".

9. السببية بين الإيراد العام والنمو الاقتصادي الحقيقي: تشير الحالة الأخيرة لدراسة السببية، والمتعلقة بين الإيراد العام والنمو الاقتصادي الحقيقي إلى أن كلاهما لا يتسبب في الآخر وفقا لاختبار "Granger".

دراسة علاقات المدى الطويل وفي حالتنا قيد الدراسة، نجد بأن إجراء التكامل المترامن بين المتغيرات التفسيرية والهدفية الست المشار إليها، لا يتاح إجرائه بالنسبة لمجملها، بل للتي تتكامل منها من الدرجة الأولى فقط، أي بالنسبة لمركبي السياسة المالية (إيرادات ونفقات الميزانية) وكذا معدلي التضخم والبطالة. ولما كانت الإيرادات والنفقات العمومية وجهين لعملة واحدة، وجب الأمر علينا تركيز التأثير في صف النفقات العمومية فقط، لأنها تعبر في الغالب عن مقدار إيرادات الميزانية مضافا إليها التمويل بالعجز، ويتأكد هذا بالنسبة للميزانية العامة للجزائر طيلة الفترة الزمنية قيد الدراسة (1980-2009). وتبعا لهذا، سنعمد لدراسة التكامل المترامن بين الإنفاق العام من جهة، وبين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة على حدى من جهة ثانية. إذ سيكون علينا مبدئيا أن نعلم مستوى التأخيرات الملائم لإجرائه بالنسبة لكلا الاختبارين، لأن ذلك يعد واجب التحديد تبعا لطريقة التطبيق المعتمدة في برمجيات "E-Views.5"، إذ باتباع نموذج معيار الإنحدار الذاتي "VAR" لتحديد عدد التأخيرات الملائم للدراسة، وتحديدا " Sequential Modified LR Test

Statistic للعلاقتين "إنفاق عام- بطالة" و"إنفاق عام- تضخم" تم الإيجاد
 دوما "تأخير واحد - One Lag".
 ومنه سندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم "3": نتيجة إختباري "Johansen" للعلاقة بين الإنفاق العام

ومعدلي كل من البطالة والتضخم.

Test de Co-intégration de Johansen				Type de Relation - نوع العلاقة
Critical Value: 10%	Critical Value: 5%	λ_{Trace}		
13,42878	15,49471	15,43941	$H_0: r=0$	"الإنفاق العام- البطالة" (Dépenses Budgétaire-Chômage)
13,42878	15,49471	10,57736	$H_0: r=0$	"الإنفاق العام- التضخم" (Dépenses Budgétaire- Inflation)
لا يوجد	لا يوجد			نتيجة التكمال المترامن (The Result)

المصدر: أعد استنادا لمعطيات الملحق 01 ولبرنامجيات "E-Views 5.0".

يشير الجدول السابق، في إطار العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة،
 بأن قيمة " λ_{Trace} " أصغر من القيمة الحرجة "5%"، وعليه نقبل
 الفرضية العدمية القائلة بأن رتبة المصفوفة تؤول إلى الصفر، وبالتالي لا
 داعي للمرور إلى اختبار أن رتبة المصفوفة تؤول إلى الواحد ($H_1: r=1$)،
 لأنه من الخطوة الأولى اتضح بأن العلاقة بين السلسلتين "الإنفاق
 العام" و"معدل البطالة" لا تحمل تكامل مشترك، أي لا تجمع بين قيمها
 علاقة توازنية في المدى البعيد.

بالنسبة للعلاقة "إنفاق عام- تضخم" فإن النتيجة كما يبدو لا
 تختلف عن سابقتها، وعليه نقبل الفرض العدمي ونلغي المرور إلى إختبار
 جديد، ومنه فالعلاقة بين السلسلتين "الإنفاق العام" و"معدل التضخم" لا

تحمل تكامل مشترك، أي أنه لا تجمع بين قيمها علاقة توازنية في المدى البعيد هي الأخرى.

IV-VI - التحليل الاقتصادي للدراسة: بالنسبة لتطورات معدلات

التضخم، كان تأثير مختلف المتغيرات التفسيرية على هدف التضخم المسجل عبر السلسلة الزمنية المحددة يقدر بـ "29,12%". ولكن دعنا في هذا الصدد نجعل التحليل الاقتصادي يأخذ مجراه : إن درجة التأثير المذكورة على هدف معدل التضخم المسجل ليست بالأمر اليسير وضئيل المستوى، فهي نسبة تمكننا من القول بأن السلطات العمومية الاقتصادية (النقدية والمالية) تتسبب تقريبا في ثلث الغلاء المعيشي الذي أصاب البلاد خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وبغض النظر عن تحليل الأسباب الأخرى، وبعيدا عن التشكيك في مستوى الثلث المشار إليه فإنه وباعتبار أن الجزائر تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، وباعتبارها بلد حديث الاستقلال نسبيا عن فترة استعمارية طويلة وباعتبارها في حاجة ماسة لأن تكون السلطات العمومية النقدية والمالية أجهزة دفع كينزية، فإن الأمر قد يكون برمته مبررا إلى حد ما لأنه أيا كان متخذ القرار على مستوى هذه السلطات، فإنه من مكانته كمسؤول كان من واجبه دفع عجلة الإقتصاد من خلال بناء القاعدة الاقتصادية الأساسية للبلاد، وكذا تقديم دفعة قوية للجانب الحقيقي لاقتصاد الجزائر المستقلة، غير أنه من جهة أخرى يطرح سؤال هام يتعلق خاصة بأهداف وأنماط التسيير للسلطات العمومية:

ما فائدة النسبة المقاربة للثلث من الغلاء المعيشي المسجل تجاه الإقتصاد الجزائري الحقيقي؟

أشارت الدراسة القياسية التي تم عرضها، أن تأثير السياسة النقدية (الحجم النقدي) على معدلات البطالة المسجلة يقدر بـ "5,35%"، وعلى

معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي بـ "0,98%"، أما النفقات العمومية فكان أثرها على معدلات البطالة المسجلة (مستوى التشغيل) يقدر بـ "0,12%" وعلى معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي بـ "0,29%"، وفي المقابل توضح نتائج اختبار السببية لـ "Granger" بأن تطورات معدل النمو الإقتصادي الحقيقي المسجلة تتسبب في الإنفاق العمومي المتصاعد في أغلب الأمر، وليس العكس وفق نظريات اقتصاد الطلب.

من الوهلة الأولى يصعب فهم أو تصديق أن الناتج الحقيقي من شأنه التأثير في مستويات الإنفاق العمومي المتصاعد، تناوبا بالتخمين في مدى انسجام ذلك مع النظرة الكينزية على مختلف الجوانب، أم إلى اقتصاديات جانب العرض، في الحين الذي تتعزز فيه الاستثمارات الحقيقية العمومية بقوة وذات البعد الطويل تحديدا، لأنها ستظهر في صورة مؤسسات ضخمة الهيكل والناتج، وهو الأمر الذي يجعل حاصل الناتج الداخلي الخام يوفر حصة مهمة من إيرادات الميزانية العامة، وهو كذلك الأمر الذي يجعله يدفع بصورة متزايدة مستوى الإنفاق العمومي المتصاعد، غير أن ما نلمحه على صعيد الواقع الإقتصادي الكلي الجزائري مخالف لهذا تماما! إذن فهل هو القطاع الخاص من يدفع بقوة مستوى الناتج الوطني؟ الجواب عن سؤال من هذا النوع هو أن القطاع الخاص برمته، تعد مساهمته ضعيفة جدا أمام القطاع ذو الاستثمارات العمومية الأقدر على خلق القيمة المضافة. إذن، فما هي اليد الخفية التي تدفع مستوى الناتج الداخلي الخام سنويا، فيذهب لأبعد ما هو عليه؟

الجواب عن هذا السؤال هو أن الاقتصاد الجزائري يدفع نفسه بنفسه، فاستنادا على الحصائل الربعية التي يزرخ بها هذا البلد من جهة، وإلى أسعار المحروقات المتزايدة (مع استثناء أزمتي 1986 و1997م)، فإن

ناتج الجزائر الحقيقي الخام يرتفع عموما تدريجيا، وطبعا فإن إيرادات الجباية البترولية التي تضاعفت في السنوات الأخيرة هي ملك للسلطات العمومية المسيرة، ومنه سيعمل ذلك على تمويل النفقات العمومية فتتصاعد وهكذا دواليك، وما يجب توضيحه أيضا هو أن التزايد الحاصل في النفقات العمومية لم يصب أيضا في الفئات المناسبة التي كانت ستعمل على ضمان وتأمين حد أدنى في مستوى الناتج الداخلي الخام الحقيقي خارج الجباية الريعية، ذلك أن حصص الإنفاق العمومي الدورية، هي إما نفقات تسيير لمؤسسات الدولة، وإما نفقات تجهيز عمومي⁽⁶⁾، وفي الوقت الذي يجب أن تكون الأهمية القصوى معطاة لهذه الأخيرة (نفقات التجهيز)، نجد أن خطط التسيير العمومي تتجه، سيما بالنسبة لسياسة التشغيل، إلى إرساء مستويات جديدة من قطاع الإدارة العمومية، التي تعنى إدارتها في أغلبها بتسيير مصالح الدولة، مع إغفال خطير للتوظيف في مجال التجهيز العمومي، أو دعم التجهيز بصورة عامة. ثم إن نفقات التجهيز العمومي، التي تتزايد سنة بعد أخرى، تركز بشكل أساسي على منشآت البنية التحتية وتغفل بشكل خطير مسألة إنشاء مؤسسات منتجة من شأنها تعويض دور الجباية البترولية في تمويل النشاط الاقتصادي يوما ما. فنقرغ الدولة لمهام إنشاء قاعدة بنية تحتية متطورة وواسعة ضرورية لتحفيز وتشجيع الاستثمار المنتج في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي كانت ستكون إستراتيجية مثلى للتنمية لو كان للجزائر قطاعا خاصا منتجا وقويا يأخذ على عاتقه عمليات الاستثمار والتطوير في قطاع الإنتاج، لكن هذا غير متوفر في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن خطط

(6) المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

التنمية المعتمدة من طرف السلطات العمومية يجب أن تهدف إلى تخصيص أمثل لموارد الاستثمار العمومي لا يكون فيه الاستثمار المنتج هو الحلقة الأضعف. بالإضافة إلى ذلك لا يجب التركيز فقط على الجانب الكمي في برامج الاستثمار وإهمال الجانب النوعي منه. كذلك نرى بأنه يجب على السلطات العمومية التخلص من التردد في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني وذلك باتخاذ إجراءات جذرية جريئة لتحرير الاقتصاد الوطني، وهو الشرط الضروري والوحيد لتطور القطاع الخاص الوطني الذي يعتبر المحرك الأمثل للنشاط الاقتصادي، حتى تتفرغ السلطات العمومية لمهامها التقليدية (الرقابة، التنظيم، البنى التحتية وغيرها). إن الوضعية بالشكل الذي هي عليه في الوقت الحاضر ستحسن مرتبة الجزائر فقط لدى القوائم الدولية التي تعدها مختلف المنظمات على مختلف الأصعدة، ولكنها للأسف لن تساهم في تحسين مستوى الجزائريين الاقتصادي والاجتماعي النوعي.

إن الاتجاه إلى هيكلية السياسة الاقتصادية الدورية في إطار نفقات التجهيز العمومي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2012 وفق المادة 69 منه، التي تجلت في برمجة كل مشاريع التجهيزات والإستثمارات العمومية ابتداء من أول يناير 2013 طبقا للتوجيهات الإستراتيجية:

- المخططات التوجيهية القطاعية بالنسبة للقطاعات الوزارية،
 - مخططات تهيئة الولايات بالنسبة للجماعات الإقليمية،
- وفي هذا الصدد يبقى واضحا للعيان أن هيكلة التجهيز المعتمد يبقى كليا فقط، لكونه يتم في إطار تجميع لنفقات (اعتمادات مالية -CP-) سنوية في شكل تراخيص برامج (AP) متعددة السنوات لنفس المدونات

الإستثمارية العمومية، فحتى المادة المذكورة أنفاً أضفت أن الالتزامات بالنسبة لهذه البرامج الإستراتيجية تخضع للتحكيم بموجب قوانين المالية، وبهذا فهي بعيدة كل البعد عن كونها إستراتيجية أو بتعبير إقتصادي أدق، هي ليست هيكلية، بالصورة التي تتميز بها الدول المتقدمة.

خلاصة: لقد أوضحت نتائج الدراسة أنه لا يكاد يوجد تأثير يذكر للسياسات الاقتصادية الظرفية القائدة في الجزائر (النقدية والميزانية العمومية) على المتغيرات الاقتصادية الهدفية النهائية الحقيقية ممثلة في النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات التشغيل (النمو الاقتصادي)، وأن تأثيراتها على التضخم خلال فترة الدراسة القياسية آلت إلى ما يقرب الثلث، لذلك لا يسعنا إلا أن نسجل بأن النموذج الاقتصادي الأكثر تطابقاً مع النموذج الاقتصادي الكلي الجزائري هو الطرح الكلاسيكي الجديد (*N.E.C*) الذي يقر بأن هذا النوع من السياسات لا تأثير له على الاقتصاد الحقيقي، وأن تأثيراتها تذهب كلية إلى المستويات العامة للأسعار (التضخم) وهذا متطابق إلى درجة متقدمة مع الطرح الجزائري.

أما بشأن مدى إمكانية تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة، فإن الدراسة القياسية وفق المعطيات الرسمية المستخدمة، وضحت أن الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي الحقيقي) يتسبب في الإنفاق العام خلال ذات فترة التقييس، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فإن تحسن أو تدهور أسعار المحروقات التي تخضع لتقلبات السوق الدولية، يجعل المتغير الهدفي (النمو الاقتصادي) تستبق حركيته حركية المتغير السببي (الإنفاق العمومي) كمعبر عن سياسة الميزانية الجزائرية، لأن تحسن مداخيل المحروقات لفترة تجعل سلطات

الميزانية في راحة مالية للفترات المالية (التمويل بالعجز باستخدام صندوق ضبط الموارد).

طبعا لما يصل اقتصاد بلد إلى حالة شاذة جدا بهته الصيغة في مفهوم النظريات الاقتصادية المعمول بها على الصعيد الدولي للسياسات الاقتصادية الدورية، يمكننا القول أن حالة الاقتصاد الجزائري هي مرهونة تماما بتطورات منحنى أسعار المحروقات المحددة تبعا لمتغيرات تخرج عن النموذج السببي الجزائري كئيّة، ومن هنا يكون من الواجب الحديث بقوة عن السياسات الهيكلية، التي تعد الأفضل من نوعها بالرغم من طول مدتها وتمويلها الضخم وإستراتيجيتها العميقة، وهي التي تمتاز بها الدول المتقدمة عن نظيرتها السائرة في طريق النمو.

المراجع باللغة العربية

1. أسامة بشير الدباغ... "البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"... مرجع سبق ذكره... ص: 125..140.
2. أسامة بشير الدباغ... "البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"... الأهلية- عمان - 2007.. ص: 99..123.
3. بلعزوز بن علي... "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"... ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر / 2004... ص: 83..109.
4. جون ماينارد كينز... ترجمة نهاد رضا... "النظرية العامة في الإقتصاد"... منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت - لبنان / 1962... ص: 411.
5. شريف محمد إلمان... "محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية"... منشورات بيرتي- الجزائر - 1994... ص: 213..299.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية... "الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"... الإسكندرية/ مصر 2004... ص: 254..271.

تحديد النموذج الماكرو- اقتصادي الأكثر مطابقة للسياسات الإقتصادية الدورية القاندة بالجزائر
للفترة: 1980-2009

7. المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
8. ملاك وسام... "النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية"... دار المنهل اللبناني - الطبعة الأولى - 2000... ص: 375..419.

باللغة الأجنبية

9. Eric DOR... "Économétrie: synthèse de cours & Exercices corrigés"... Pearson Education France- 2009... pages: 201.. 255.
10. Jean-José Quilès, C Laviaille, Marc Montoussé, J-L Bailly, G Caire... "Macroéconomie: Cours, Méthodes, Exercices corrigés"... collection GRAND AMPHI - 2eme édition- BREAL 2006... pages divers.
11. Jean-José Quilès, C Laviaille, Marc Montoussé, J-L Bailly, G Caire... "Macroéconomie: Cours, Méthodes, Exercices corrigés"... collection GRAND AMPHI - 2eme édition- BREAL 2006... pages divers.
12. John Maynard Keynes... traduit par: Jean- de Largentaye... "Théorie Générale de l'Emploi, de l'intérêt et de la Monnaie- Notes finales sur la philosophie sociale a laquelle la théorie générale peut conduire" ..Version Numérique à Université de Québec-France-1942.
13. Olivier Blanchard/Pr. Daniel Cohen..."Macroéconomie"... Pearson Educatin-Paris-France... 2001...p: 125..149.
14. Régis bourbonnais... "Économétrie: manuel et exercices corrigés"... 5ème édition- Dunod- Paris- 2004... pages: 49.. 98.

المواقع الإلكترونية

- <http://www.mf.gov.dz> | <http://data.worldbank.org> / <http://www.ons.dz>
<http://www.bank-of-algeria.dz> | world development indicators 2005 (CD en installation). /Statistiques financières internationales-FMI-1996- (publications annuels). /Bulletin statistique de la banque d'Algérie - hors série - juin 2006 - BANK OF ALGERIA.

- معطيات قوانين المالية الجزائرية -الأساسية و/ أو المعدلة- المستخرجة عن: www.joradp.dz

تحديد النموذج الماكرو- اقتصادي الأكثر مطابقة للسياسات الاقتصادية الدورية القاندة بالجزائر
 للفترة: 2009-1980

ملحق المعطيات الإحصائية للمتغيرات المستخدمة بالدراسة التطبيقية

السنة	الحجم القدي (1)	معدل نمو (%) (1)	الإيرادات الميزانية (2)	معدل نمو (%) (2)	النفقات الميزانية (3)	معدل نمو (%) (3)	مؤشر أسعار الاستهلاك	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	معدل الناتج الداخلي الخام (PIB)	معدل نمو PIB الإسمي (%)	معدل نمو PIB الحقيقي (%)	النمو الإقتصادي (%)
1980	60,5	% 14,15	51,185	% 38,70	50,898	% 38,00	46,40	9,17	15,5	162,5	% 26,86	% 17,69	% 0,9
1981	84	% 38,84	71,805	% 40,28	71,578	% 40,63	53,20	14,65	15,9	191,4	% 17,78	% 13,13	% 3,6
1982	101,7	% 21,07	85	% 18,37	84,842	% 18,53	56,50	6,2	16,3	207,6	% 8,46	% 2,26	% 4
1983	113,3	% 11,40	98,667	% 16,07	98,667	% 16,29	59,90	6,01	13,28	233,7	% 12,57	% 6,56	% 5,6
1984	127	% 12,09	105,782	% 7,21	105,735	% 7,16	64,80	8,18	8,7	267,6	% 14,50	% 6,32	% 4,1
1985	147,2	% 15,90	113	% 6,82	116,486	% 10,16	71,60	10,49	9,7	291,3	% 8,85	% 1,64-	% 3,2
1986	126,018	% 14,38-	90,65	% 19,77-	104,65	% 10,16-	80,40	12,29	17,5	299,5	% 8,81	% 9,48-	% 1,3
1987	134,796	% 6,96	96	% 5,90	108	% 3,20	86,40	7,46	22,5	323,7	% 8,08	% 0,62	% - 1,1
1988	145,763	% 8,13	103	% 7,29	113	% 4,62	91,50	5,9	19,7	349,5	% 7,97	% 2,07	% - 1,8
1989	150,946	% 3,55	114,7	% 11,35	121,4	% 7,43	100,00	9,28	20	423,3	% 21,11	% 11,83	% 3,4
1990	175,961	% 16,57	144,4	% 25,89	149,412	% 23,07	117,87	17,87	19,76	555,8	% 31,30	% 13,43	% - 0,1
1991	256,3	% 45,65	195,3	% 35,24	195,3	% 30,71	148,38	25,88	20,7	844,5	% 51,94	% 26,06	% - 1,2
1992	288,969	% 12,74	322,7	% 65,23	396,8	% 103,17	195,38	31,68	23,8	1048,2	% 24,12	% 7,56-	% 1,8
1993	99,592	% 65,53-	335,6	% 3,99	503,950	% 27,00	235,51	20,54	23,15	1166,0	% 11,23	% 9,31-	% - 2,1
1994	254,977	% 256,02	474,1	% 41,26	613,7	% 21,77	303,91	29,04	24,8	1491,5	% 27,91	% 1,13-	% - 0,9
1995	397,975	% 56,08	586,5	% 23,70	734,876	% 19,74	394,42	29,78	28,1	1990,6	% 33,46	% 3,68	% 3,9
1996	634,51	% 59,43	749,2	% 27,74	848,6	% 15,47	468,12	18,69	27,99	2564,7	% 28,84	% 10,15	% 3,8
1997	657,868	% 3,68	881,5	% 17,65	946,217	% 11,50	494,93	5,73	27,97	2762,4	% 7,70	% 1,97	% 1,1
1998	869,28	% 32,13	882	% 0,05	1022,696	% 8,08	519,44	4,96	28,02	2781,7	% 0,69	% 4,27-	% 5,1
1999	941,451	% 8,302	937,1	% 6,24	1098,576	% 7,41	532,2	2,64	29,29	3168,4	% 13,90	% 11,26	% 3,2
2000	1345,057	% 42,87	1190,75	% 27,06	1176,095	% 7,05	534,97	0,34	29,77	4023,0	% 26,97	% 26,63	% 2,4
2001	1903,793	% 41,53	1403,84	% 17,89	1452,36	% 23,49	557,39	4,23	27,3	4235,6	% 5,28	% 1,05	% 2,1
2002	2322,842	% 22,01	1500,25	% 6,86	1602,344	% 10,32	565,49	1,42	25,9	4455,3	% 5,18	% 3,76	% 4,8
2003	2931,017	% 26,18	1451,45	% 3,25 -	1811,109	% 13,02	580,11	2,59	23,71	5149,1	% 15,57	% 12,98	% 6,8
2004	3738,037	% 27,53	1528	% 5,27	1920	% 06,01	600,7	3,56	17,7	4827,0	% 6,25-	% 9,81-	% 5,2
2005	4146,906	% 10,93	1629,76	% 6,65	2302,983	% 19,94	610,4	1,64	15,3	5199,0	% 7,70	% 6,06	% 5,1
2006	4827,6	% 16,41	1683,294	% 3,28	3555,428	% 54,38	625,94	2,53	12,3	5567,0	% 7,07	% 4,54	% 3,5
2007	5994,6	% 24,17	1831,288	% 8,79	3946,748	% 11,00	648,13	3,51	13,8	5990,0	% 7,59	% 4,08	% 5,8
2008	6956	% 16,03	2763	% 50,87	4882,19	% 23,70	676,9	4,42	11,3	6363,0	% 6,22	% 1,8	% 4,6
2009	7251,877	% 4,25	3178,7	% 15,04	5474,574	% 12,13	715,75	5,74	10,2	6785,0	% 6,63	% 0,89	% 5

- المصدر: تم الإستناد إلى معطيات رسمية عن -

<http://www.mf.gov.dz> | <http://data.worldbank.org> / <http://www.ons.dz>